الأمم المتحدة

A/56/PV.28

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الجلسة العامة **٢٨**
الثلاثاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بوتنارو (جمهورية مولدوفا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/56/2)

السيد تومكا (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): إنها فرصة طيبة للجمعية العامة لاستعراض عمل مجلس الأمن خلال العام الماضي ودراسة اتجاهاته في المستقبل. واسمحوا لي بأن أشكر السفير راين، رئيس مجلس الأمن، على حُسن عرضه للتقرير السنوي. إن مناقشتنا ممارسة ذات مغزى كبير، إذ تسهم في تحسين إدراك المسؤولية الكاملة لجميع أعضاء الأمم المتحدة – وبصفة خاصة أعضاء مجلس الأمن – إزاء القضايا المتعلقة بالسلم والأمن.

الكثير من المسائل التي يعالجها التقرير معقدة وخطيرة، ويقدم لنا التقرير نفسه معلومات وبيانات فنية مفصلة جدا. في الوقت نفسه، تود سلوفاكيا بشدة، كونها ليست عضوا بمجلس الأمن، أن ترى نهجا تحليليا أكبر فيما يتعلق بالتقارير المرفوعة عن عمل المجلس. ومن الواضح من وجهة النظر الكمية، أن جدول الأعمال يتزايد حجما بشكل مستمر. غير أن اهتمامنا ينصب على نوعية الأنشطة وفعاليتها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يلبي التقرير الاحتياج الذي عبرت عنه دول كثيرة إلى أن تكون تقارير المجلس تحليلية وموجزة بشكل أكبر.

ولقد كانت لمجلس الأمن نجاحاته، وكانت له انتكاساته أيضا، خلال الفترة الماضية قيد النظر. ونرى أن مجلس الأمن لكي يكون أكثر فعالية ينبغي أن يكون قادرا في الأساس على العمل بسرعة، بما في ذلك تقديم الإنذار المبكر والمعلومات. كما ينبغي للمجلس أن يكون قادرا على العمل المبكر – لا سيما عندما تلوح نذر صراع محتمل أو بوادر أزمة معتملة بالفعل. فمنع نشوب الصراعات مسألة صعبة في عمل مجلس الأمن. وترحب سلوفاكيا بقيام المجلس في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠ بالنظر في دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات المسلحة. وثمة حاجة خاصة لقيام علاقة بنّاءة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-58136 (A)
0158136

ذات مصداقية بين الأمم المتحدة والجهات الإقليمية الفاعلة. وهذه المهمة ليست منوطة بمجلس الأمن فحسب، بل بالأمم المتحدة بأسرها.

إن الدول الأعضاء التي تلجأ إلى الأمم المتحدة عندما يتعرض أمنها للتهديد تتوقع بشكل مشروع أن تجد من يصغي إليها ويساعدها – وبدون إبطاء. ويجب أن يكون لدى مجلس الأمن الاستعداد والقدرة على الاستجابة لمثل هذه الطلبات من الدول الأعضاء في جميع أنحاء العالم. ونجاح أنشطة مجلس الأمن أو فشلها هو أمر في أيدينا جميعا، وبصفة خاصة في أيدي أعضاء مجلس الأمن. ومن ثم، فإن المسؤولية تكون على قدر السلطة التي تتمتع بها الدولة العضو. ويجب أن تشارك منظومة الأمم المتحدة برمتها وبشكل فعال في منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام وبناء السلام. إن أعضاء المجلس يبدون حذرا – ويبالغون في الحذر أحيانا – ويحاولون جاهدين تلافي اتخاذ التدابير التي قد تفهمها البلدان المتأثرة على أنها تدخل خارجي. وقد رأينا كيف تكون الفرص المهدرة فادحة الثمن.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشير إلى عنصرين آخرين يتعلقان بمصداقية مجلس الأمن، وأعني بذلك الشفافية وصنع القرار. إننا نؤمن بأن تحسين الشفافية وجعلها جزءا من أسلوب العمل في مجلس الأمن سيسهم بشكل أساسي في بناء الثقة. فالانفتاح هدف مهم في حد ذاته. ولكنه يكتسب أهمية خاصة كوسيلة لتعزيز المشاورات الواسعة وإشراك غير الأعضاء في المجلس عند دراسة قرار ما توطئة لاعتماده. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تعزيز تنفيذ قرارات المجلس. فمن حق غير الأعضاء في المجلس أن يكونوا على اطلاع تام بشأن عمله. وفضلا عن ذلك، ترى سلوفاكيا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكون أكثر انفتاحا أمام الخبرة الخارجية والتأثير الخارجي. ويمكن لأعضاء المجلس أن يبذلوا المزيد بغية السماح للأطراف المهتمة ووكالات الأمم المتحدة بالإسهام في مناقشات المجلس بشأن موضوعات معينة. وفي الوقت نفسه، نرحب بالتحسن التدريجي الذي تحقق على مدار السنة فيما يتعلق بالجلسات المغلقة التي تعقبها إحاطات إعلامية موسعة أو جلسات مفتوحة.

إن دور المنظمات الإقليمية في عمل المجلس يكتسب أهمية متزايدة. وهذا أمر نرحب به، وإن كان يمكن عمل المزيد. ففي منطقة البلقان كانت جهود كل من منظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي وآخرين، أساسية من أجل السلام والاستقرار. إلا أن المجلس لا يمكنه أن يتخلى عن مسؤوليته الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما.

المحافظة على كفاية عملية صنع القرارات في مجلس الأمن جوهرية. ونحن نرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ المعنون ”لا انسحاب بدون استراتيجية: صنع القرار في مجلس الأمن وإنهاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو تحويلها“. وهذا التقرير يوفر مبدأ توجيهيا قيِّما لنا جميعا، الأعضاء وغير الأعضاء بمجلس الأمن على حد سواء.

قبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي بأن أهنئ أعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا: بلغاريا، الجمهورية العربية السورية، غينيا، الكاميرون، المكسيك. ونعرب عن الأمل في أن تعمل دون كلل من أجل قضية السلم والأمن الدوليين العادلة.

إننا ندرك بالتأكيد أن مجلس الأمن قد لا يكون قادرا على حل كل الصراعات. لكننا، كأعضاء في الأمم المتحدة – ونحن جميعا كبشر – لدينا ما يبرر التوقُّع من المجلس أن يبذل دائما جهدا جادا لوقف المعاناة الإنسانية المترتبة على تهديدات السلم، أينما وقعت.

السيد نفريتي (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): مرة أخرى، نجتمع نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، هنا في هذه المناسبة السنوية التي توفر لنا فرصة للإعراب في الجمعية العامة عن آرائنا بشأن التقرير المتعلق بأنشطة مجلس الأمن.

ووفد بلادي يود أن يعرب عن تقديره لرئيس مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، السفير ريتشارد راين، الممثل الدائم لآيرلندا، لعرضه علينا اليوم التقرير، الذي يتكون من أجزاء عديدة تحتوي على معلومات عن عمل المجلس خلال الفترة من ١٦ حزيران/ يونيه ٢٠٠٠ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

مرة أخرى، نلاحظ بقلق أن التقرير السنوي لا يتناول، للأسف، الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء بشكل متكرر والمتعلقة بضرورة أن يكون التقرير مكرسا لاستعراض المسائل الموضوعية والمعلومات ذات الصلة بشأن عملية صنع القرار والبنود التي يُنظر فيها في مختلف اجتماعات المجلس، والتي تؤثر قراراتها على كل الدول الأعضاء.

والوفد المكسيكي – كما فعل في مناسبات عديدة أخرى، يود أن يؤكد ضرورة أن يضطلع مجلس الأمن اضطلاعا كاملا بالتزاماته بمقتضى الفقرة ٣ من المادة الرابعة والعشرين والفقرة ١ من المادة الخامسة عشرة من ميثاق الأمم المتحدة بأن يكفل أن تكون التقارير السنوية والتقارير الخاصة التي يقدمها إلى الجمعية العامة تحليلية وموضوعية لا مجرد خلاصة وافية للوثائق والقرارات والمقررات التي سبق أن نُشرت والتي نألفها كثيرا.

وفيما يتعلق بمحتويات التقرير الحقيقية، نعترف بأنها قد تكون ذات أهمية كبيرة لأي أكاديمي أو باحث يهتم بمعرفة قائمة البنود والمجموعة السنوية للقرارات والبيانات الرئاسية ووثائق مجلس الأمن. إلا أننا نؤمن بأن هذه الوثيقة ينبغي أن تمضي إلى أبعد من ذلك وأن يُعترف بها كمصدر معلومات موضوعية عن التعامل مع كل البنود التي كانت قيد دراسة المجلس، والتي من شأنها أيضا الوفاء بالتزام ذلك الجهاز بإبقاء كل الدول الأعضاء في المنظمة على علم تام بما يجري فيه.

وفي هذا الصدد، نؤيد قرار مجلس الأمن ببدء دراسة التقرير السنوي في فريق عامل غير رسمي يكلف باستعراض الوثائق والجوانب الإجرائية للمجلس، لضمان أن يضطلع المجلس، كما سبق أن قلت، اضطلاعا تاما بالتزامه بتقديم معلومات مستحدثة بشكل منتظم إلى الجمعية العامة.

ونلاحظ أيضا بارتياح أن التقرير يحتوي، مرة أخرى، على استعراضات شهرية أجراها رؤساء المجلس بشأن عمله كل خلال الشهر الذي ترأس فيه أعماله. وهذه الوثائق مفيدة وقيِّمة وقد تشكل أكثر الأجزاء موضوعية واستحقاقا للقراءة. ونحن نرحب بمواصلة الممارسة التي بدأتها كوستاريكا بنشر تلك الاستعراضات في الوقت المناسب كوثائق رسمية من وثائق مجلس الأمن.

ويعتقد وفدي بأن تبادل المعلومات بين أعضاء مجلس الأمن وأعضاء الجمعية العامة ينبغي أن يكون أكثر دينمية. وبينما لا يفوتنا الاعتراف بجهود المجلس لزيادة عدد اجتماعاته الرسمية، نأسف لأن عدد الاجتماعات السرية لا يزال أكبر من عدد الاجتماعات العلنية. ونحث المجلس مرة أخرى على أن يحترم احتراما تاما، نصا وروحا، المادة الثامنة والأربعين من نظامه الداخلي المؤقت، التي تقضي بأنه ينبغي أن يعقد اجتماعاته بشكل علني. إن عقد الاجتماعات المغلقة ينبغي أن يكون استثناء؛ ولكن الممارسة الحالية جعلته، للأسف، القاعدة.

علاوة على ذلك، يجب أن نعترف، كما لاحظت بعض الوفود فعلا، بأن التدابير المتخذة لتحسين أساليب

عمل المجلس حالفها قدر من النجاح، وهذا يرجع إلى حد بعيد إلى كون أعضاء المجلس قد استمعوا إلى المقترحات التي طُرحت في الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن. لكن ما ينبغي القيام به ما زال كثيرا. ونحث المجلس على الاستجابة لنداء الدول الأعضاء بالمنظمة والسعي إلى تقديم تقرير يعبر بشكل واضح عن المسائل المنهجية والإجرائية والموضوعية التي يتألف منها كلها عمل المجلس.

أود أن أؤكد الأهمية التي يوليها وفدي لإجراء الجمعية العامة استعراضا موضوعيا لتقرير مجلس الأمن. وهذا ينبغي ألا يكون مجرد ممارسة رسمية أو روتينية، كما هو الحال الآن، وإنما دراسة عميقة فعلا للبنود الواردة في التقرير. وتحقيقا لهذا الغرض، سيكون من المفيد تنفيذ الإجراء المتصوَّر في القرار ٥١/٢٤١، الذي اعتمدته الجمعية العامة بالإجماع منذ خمس سنوات. ونأمل مخلصين أن يكون رئيس الجمعية العامة في المستقبل غير البعيد، قادرا على تقييم المناقشة بشأن هذا البند وأن يجري في ضوء الاستنتاجات التي يخلص إليها، مشاورات غير رسمية لإجراء دراسة أكثر عمقا لواحد أو أكثر من البنود الواردة في التقرير، على النحو المنصوص عليه في ذلك القرار. وهذا من شأنه أن يعزز دور الجمعية، التي أوكل أعضاؤها إلى المجلس المسؤولية الأولية عن صون السلم، وأن يحقق التوازن الذي ينبغي أن يقوم بين الجهازين.

ونلاحظ بارتياح أن أعضاء مجلس الأمن قد اعترفوا بضرورة تحسين ممارسات المجلس وتعزيز الشفافية. ونأمل أن يتحول ذلك الاقتناع إلى عمل ملموس. ويود وفد المكسيك أن يعيد تأكيد التزامه بمجلس أمنٍ أكثر شفافية وديمنية بأساليب عمل محسَّنة وعلاقات متطورة مع الجمعية العامة.

ويود وفدي أن يشكر العديد من المتكلمين في هذه المناقشة الذين قاموا بتهنئة البلدان التي تم انتخابها مؤخرا لشغل المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن للسنتين القادمتين، ومن بينها المكسيك. ويود وفدي أن يؤكد من جديد التزامه بالعمل والتعاون في هذا الصدد، وأن يعرب في الوقت نفسه عن الامتنان للتهانئ التي قدمت وللثقة التي أولتها الجمعية العامة في المكسيك من خلال تصويتها.

السيد مانيل (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر لرئيس مجلس الأمن، السفير ريتشارد راين، لقيامه البارحة بعرض تقرير مجلس الأمن (A/56/2). وأود أيضا أن أهنئ بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك لانتخابها لعضوية مجلس الأمن. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تهانئ جزر سليمان الخالصة للأمم المتحدة، وللسيد كوفي عنان، لمنحهما جائزة نوبل للسلام في الأسبوع الماضي – وهي جائزة منحت لهما اعترافا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والأمين العام في صون السلم والأمن الدوليين وفي تعزيز التنمية والعدالة وحقوق الإنسان. إنها جائزة تناسب الأهمية الدائمة التي تتمتع بها الأمم المتحدة كأداة من أدوات التعاون العالمي والخير المشترك. ومن جهة أخرى، ستكون الجائزة بمثابة تشجيع لمنظمتنا وتحمل في طياتها شعورا بالتزامها بخدمة الإنسانية في القرن الحادي والعشرين بصورة أفضل.

إن بداية الألفية الجديدة حلت وحلت معها تحديات جديدة، خاصة في ميدان السلم والأمن. ولقد كانت الاعتداءات الإرهابية اللاإنسانية الخسيسة التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر مثالا حيا على خطورة هذه التحديات وعلى ضرورة تحرك مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها باتخاذ التدابير الكفيلة بضمان صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن يتضمن الكفاح ضد الإرهاب الدولي بذل جهود عاجلة من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقبل كل شيء، يكتسي التنفيذ المناسب التوقيت

للاستراتيجيات الواردة في الفرع الثاني ''السلم والأمن ونزع السلاح'' من تقرير الأمين العام (A/56/326)، المعنون ''الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية''، إلحاحية أكبر من أي وقت مضى.

يقدم تقرير مجلس الأمن المعروض علينا لمحة عامة مفيدة عن كيفية قيام المجلس بمعالجة المسائل الرئيسية للسلم والأمن أثناء الفترة قيد النظر. إلا أن وفدي، كغيره من الوفود، يرى أن التقرير يمكن أن يكون أكثر فائدة لو تضمن بعض التحليل لتنفيذ قرارات المجلس – على سبيل المثال، ما إذا كانت الإجراءات التي أقرها في مناطق الاضطرابات فعالة أم لا – وما إذا كان، عند الاقتضاء، قد قدم التوصيات اللازمة لمتابعة العمل بالاستناد إلى الظروف التي تنفرد بها كل حالة من الحالات. وأعتقد بأن ذلك سيساهم في التنفيذ الكامل لمسؤولية مجلس الأمن الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بمنع الصراعات، يتسم قرار مجلس الأمن الأخير ١٣٦٦ (٢٠٠١) عن منع الصراع المسلح، بأهمية خاصة. وترحب جزر سليمان بالإقرار التدريجي والواسع النطاق في هذا القرار لنطاق متنوع من المسائل التي تتصل بالمنع، فضلا عن توصياته ومساهمته في الحوار. وبالمثل، فإن التقرير الهام للأمين العام (A/56/985) عن منع الصراع المسلح، المقدم إلى الجمعية العامة و مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠١، يتضمن توصيات ملموسة لزيادة فعالية مختلف أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس، فضلا عن الهيئات والوكالات وإدارات الأمانة العامة الأخرى، وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في مجال منع الصراعات.

علاوة على ذلك، ذكر الأمين العام، في تقريره عن أعمال المنظمة (A/56/1)، جملة أمور، منها عزمه على البدء في تقديم تقارير إقليمية ودون إقليمية دورية إلى مجلس الأمن عن الصراعات التي يحتمل أن تهدد السلم والأمن الدوليين. وسيكون من المفيد أن تتضمن تقارير مجلس الأمن في المستقبل موجزا لاشتراك المجلس في تنفيذ هذه التوصيات ولاستجاباته لهذه التقارير الدورية. كما ينبغي إيلاء النظر إلى الإطار الزمني الذي ينبغي أن يتاح التقرير خلاله، حتى تستفيد أوسع قاعدة ممكنة من الأعضاء من المعلومات الجديدة عن المسائل التي تهمها.

ويعكس الفصل ٢١ من تقرير مجلس الأمن المعروض علينا المشاورات غير الرسمية التي أجراها المجلس بكامل هيئته في ١٣، و ١٤، و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بشأن الحالة في جزر سليمان في أعقاب إبرام اتفاق تاونسفيل للسلام يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وقد أدى اتفاق تاونسفيل للسلام إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين المتحاربين وهو ينص على الأساس اللازم لعملية السلام الراهنة. وقد أصدر رئيس مجلس الأمن،كما أشير في التقرير، بيانا (S/PRST/2000/33) باسم المجلس، أعرب فيه عن التأييد القوي لاتفاق تاونسفيل للسلام. كما عُمم الاتفاق كوثيقة من وثائق المجلس. وأود، باسم بلدي، أن أغتنم هذه المناسبة لأتوجه بالشكر إلى مجلس الأمن على تأييده القوي للاتفاق.

منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ما فتئ فريق دولي لمراقبة السلام، يتكون من أفراد عسكريين غير مسلحين وأفراد الشرطة المدنية، من استراليا ونيوزيلندا بصورة رئيسية، يعمل مع المجلس الوطني لمراقبة السلام على تنفيذ الأحكام المتعلقة بنزع السلاح من الاتفاق وتعزيز السلام والمصالحة. وقد كان التقدم في عملية تسليم الأسلحة بطيئا جدا.

وقد بدأ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ استعراض لاتفاق تاونسفيل للسلام يرمي إلى التغلب على العقبات الماثلة أمام التنفيذ الفعال للاتفاق. إلا أنه تم تعليق هذا الاستعراض إلى أجل غير مسمى قبل يوم واحد فقط من التوقيع الذي كان من المفروض أن يتم على اتفاق منقح. ومع أن تعليق عملية الاستعراض كان بسبب انسحاب أحد الموقعين الرئيسيين عليه نتيجة حادثة يعتقد بأنها لا تتصل بالعملية، فإن الطرفين الرئيسيين في الاتفاق لا يزالان ملتزمين بعملية السلام. كما تجدر الإشارة إلى أن اشتراك المجتمع المدني في عملية الاستعراض تدل على رغبة حكومتي في توسيع نطاق المشاركة والتعاون في عملية السلام، وقبل كل شيء، في منع الصراع. وحالما يستأنف الاستعراض ويتم إبرام اتفاق منقح، سيتم إبلاغ مجلس الأمن بذلك.

وعلاوة على ذلك، تتضمن خطة السلام التي تقدمت بها حكومتي لعام ٢٠٠٠ وبرنامج عملها للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢، اللذين اعتمدا في العام الماضي، مبادئ واستراتيجيات تتعلق بالسياسة العامة ترمي إلى معالجة الأسباب الرئيسية للصراع وتجنب تكرار اندلاعه. إن استمرار مشاركة شركائنا في التنمية ودعمهم لنا هو أمر حاسم لما نبذله من جهود في مجال الإنعاش والإعمار، فضلا عن السلام الدائم والتنمية المستدامة.

أخيرا، يرحب وفدي بالاهتمام المتزايد لمجلس الأمن بحماية المدنيين، لا سيما النساء والأطفال في حالات الصراع، واهتمامه المركز على فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز. ونأمل أن يقوم المجلس بإبداء تفهم واهتمام مماثلين لمسائل كتدهور البيئة، ولا سيما تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر، التي تقوض الأمن البشري ووجود الدول الجزرية الصغيرة النامية ذاته بصورة مباشرة، بما فيها جزر سليمان.

السيد شاهوفيتش (يوغسلافيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدي لرئيس مجلس الأمن، السفير راين، الممثل الدائم لأيرلندا، لعرضه تقرير مجلس الأمن. وأغتنم هذه الفرصة أيضا للإشادة بأعضاء المجلس الذين انتهت عضويتهم، لإسهامهم القيم في الفترة السابقة، وأهنئ الأعضاء غير الدائمين المنتخبين حديثا: بلغاريا وسوريا وغينيا والكاميرون والمكسيك. وأرجو لهم التوفيق في الاضطلاع بمسؤولياتهم البالغة الأهمية والخطورة في العامين القادمين.

إن تقرير مجلس الأمن يقدم، في الواقع، دليلا واضحا على عبء العمل الذي يتعين على المجلس النهوض به وعلى تنوع القضايا التي يشملها. وفضلا عن هذا فإن منح جائزة نوبل للسلام مؤخرا إلى الأمم المتحدة والأمين العام يعطي زخما للمنظمة ككل وللمجلس الأمن بوجه خاص، لمواصلة التصدي للمشاكل الصعبة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، بطاقة وعزم متجددين.

ولا جدال في أن الفترة المقبلة ستتطلب منا الكثير من نواح كثيرة. فالهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في الشهر الماضي فتحت فصلا جديدا وبالغ التعقيد أمام الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بوجه خاص. فالتحديات هائلة وبالتأكيد أن المجلس سيتعين عليه تحليلها ويفكر في كيفية تصديه لها.

ولقد حدد قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) إطارا غير مسبوق للتعامل مع ظاهرة واسعة الانتشار وليس مع صراع محدد أو أزمة محددة. وما يبدو واضحا بالفعل إلى حد ما في هذه المرحلة هو أن هذا الجهد المبذول ضد الإرهاب الدولي يتطلب شيء من التعديل في منهجية عمل المجلس. وسيقتضي الأمر التحلي بمزيد من الشفافية والتفاعل بين المجلس وبقية أعضاء الأمم المتحدة لاستنباط إجراء طويل

الأجل حقيقي الفعالية والدوام، ضد الإرهاب. وسيتعين على جميع البلدان الإسهام في هذا الإجراء الذي بدأ يتحدد شكلا. ولذا سيكون من الضروري زيادة التعاون على شتى المستويات، ويشمل ذلك التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة وسائر أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها.

ولقد استمر على مدى السنوات الخوالي الطلب إلى المجلس أن يعتمد نهجا أكثر شفافية وتفاعلا. وللأسف لم يصل هذا الطلب دائما إلى نتيجة موفقة. ولعل الظروف الجديدة الآن أفضل لإقامة اتصال أوسع نطاقا وأكثر انتظاما وفعالية بين المجلس وسائر قطاعات المنظمة في التصدي، لا لأزمة الإرهاب الحادة فحسب بل وللقضايا الأخرى المعلقة بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين.

والواقع أن مناقشة تقرير مجلس الأمن هي بقدر كبير مناقشة بشأن فض الصراعات في شتى أنحاء المعمورة عن طريق بعثات حفظ السلام وبعثات الأمم المتحدة المماثلة الأخرى. وواضح أن هذه البعثات كثيرة ومختلفة الطابع والنطاق والحجم، وأنها تتشكل على أساس خلفيات سياسية متميزة. وللأسف، فبقدر ما أن التقرير مفصل ومبين فيما يتعلق بجدول أعمال المجلس وعدد الجلسات المعقودة والقرارات المتخذة والمراسلات المتبادلة، فهو لا يعكس جوهر المشاكل التي تمت مناقشتها والتعقيدات التي تنطوي عليها. ووفدي يتفق مع من سبقني من المتكلمين الذين شددوا على ضرورة اتباع المجلس نهجا أقل تقنية وأكثر تحليلا في تقاريره المقدمة إلى الجمعية العامة. ونرى في هذا السياق أهمية بالغة وقيمة كبيرة للكثير من الاقتراحات التي قدمت خلال المناقشة الحالية، وعلى سبيل المثال اقتراحات ممثلي سنغافورة والهند الدائمين.

بينما لا بد من أن تتحسن التقارير فالأهم من ذلك إحراز المزيد من التقدم في الجوانب الأخرى من عمل مجلس الأمن. ويحضرني الآن مثلا، زيادة إمكانيات تقديم الدول غير الأعضاء مساهمات قيمة في مناقشات المجلس. وينبغي كذلك تعزيز علاقات المجلس بالبلدان المساهمة بالقوات وغير القوات. وينبغي بالمثل زيادة إمكانيات أن تشارك البلدان التي تتأثر مصالحها بشكل مباشر بقرارات المجلس في المناقشات قبل اتخاذ تلك القرارات.

وقد خصص جزء كبير من تقرير مجلس الأمن للقضايا التي تمس مباشرة بلدي أو جيرانه المباشرين. والواقع أن المجلس خصص ويخصص الكثير من الوقت والجهد لمنطقة البلقان. ولي في هذا السياق بعض التعليقات.

فخلال الفترة التي يشملها التقرير حدثت تغييرات إيجابية هامة في يوغوسلافيا والمنطقة برمتها. وللأسف فالحالة في بعض المناطق لا تزال بالغة التعقيد ومليئة باحتمالات التردي لتصل إلى مواجهات وصدامات علنية. ولذا يتعين أن يواصل مجلس الأمن متابعة التطورات عن كثب والتفاعل فورا مع الأحداث والاتجاهات التي قد تزعزع استقرار المنطقة. ولا يكفي أن يعاد النظر دوريا في أداء أي بعثة يكون المجلس قد أنشأها وتترك جميع القرارات لقيادة البعثة ميدانيا. بل على العكس، ينبغي أن يقدم المجلس توجيهاته كلما جد تطور أو تغيير بدلا من أن تأتي التوجيهات ببساطة من قيادة البعثة. وبعبارة أخرى، يلزم اتباع طريقة تفاعلية لإيجاد الظروف المناسبة لنجاح مهمة البعثة.

ومن دواعي سروري أن أرى أن المجلس يميل بشكل متزايد إلى تطبيق هذا النهج فيما يتعلق بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو. وأرى أن يستمر في هذا العمل. وفي نهاية الفترة التي يشملها التقرير قام وفد المجلس بزيارة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنطقتي البعثة في كوسوفو وميتوهيا وبلغراد وظهرت فوائد الفكر الثاقب المباشر جلية. فقد أسهمت هذه الزيارة في تحسين الحوار بين المجلس

وحكومتي، وقد تكثف الحوار كثيرا وتقدم نوعيا في العام الماضي.

وتأكدت خلال هذه المناقشة أهمية تواتر تبادل الآراء البناءة بين المجلس والبلدان المتصلة مباشرة بالقضايا المدرجة في جدول أعماله، كما تأكد في عدد من المناسبات السابقة. وأشير في هذا الصدد إلى مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام، التي ذكرت، فيما ذكرت، ''ضرورة أن تشارك . . . حكومة البلد المضيف مشاركة كاملة خلال مدة البعثة'' (S/2001/905، الفقرة ٣). ونحن نؤيد هذا الرأي تماما. ونرى أيضا ضرورة ومحل زيادة توسيع هذا التعاون، ونحن على استعداد لتقديم مساهمتنا لتحقيق ذلك.

وهذا صحيح في هذا الوقت بالذات حيث لم يبق سوى شهر على الانتخابات في كوسوفو وميتوهيا. وكما هو معلوم فإن الحالة في هذه المنطقة من جمهورية صربيا التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تزال خطيرة وتحتاج إلى عمل كثير لتحسينها وتيسير مشاركة جميع الناخبين في الانتخابات. ولذا من الهام جدا أن يبذل جهد مشترك لتحقيق تلك الغاية من مجلس الأمن ومن الإدارة الانتقالية ومن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويكون النجاح النهائي للإدارة الانتقالية لفائدة المجلس وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على السواء، وينبغي أن نعمل معا في سبيل ذلك الهدف.

وكما قلت آنفا فإن عددا من القضايا المتعلقة بالحالة في منطقة البلقان مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن. وبينما لكل بند طابعه المحدد فإنها جميعها جزء من صورة أكبر، وهي بهذا المعنى مترابطة ومتصلة. وقد سلم المجلس بشكل أو بآخر وإلى حد ما بهذا الواقع، وعلى سبيل المثال عندما اتخذ القرار ١٣٤٥ (٢٠٠١) في وقت سابق من هذا العام. ونحن في يوغوسلافيا نرى أن تشرع المنطقة في النظر في كيفية التصدي لمشاكلها القائمة نظرة كلية وشاملة. كما أننا نرى أنه لا غنى عن دور مجلس الأمن في هذه العملية.

وختاما، أعرب عن أمل وفدي في أن تترجم التعليقات البناءة الكثيرة التي أبديت في هذه المناقشة إلى إجراءات عملية، وأن تسهم في عمل مجلس الأمن الأكثر كفاءة وفعالية.

السيد الدوري (العراق) (تكلم بالعربية): يود وفد بلادي أن يعبر عن تقديره للسفير راين، الممثل الدائم لأيرلندا، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على تقديمه تقرير مجلس الأمن المعروض علينا. كما نشكر الأمانة العامة على إعدادها لهذا التقرير التجميعي الهام.

إن معرفتنا بحساسية العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة لا تمنعنا من القول بأنه كان على المجلس أن يقدم تقريرا تحليليا، بحيث يمكّن الجمعية العامة من القيام بواجبها في مناقشته، شكلا ومضمونا، طبقا لقواعد الميثاق. نتمنى أن نصل إلى حالة من الديمقراطية الحقيقية هنا في الأمم المتحدة، وخصوصا في إطار العلاقة بين الجهازين، حيث يلعب كل منهما بموجبها دوره دونما وجل من الآخر. إن الوقوف على تحليل موضوعي فيما هو سلبي وما هو إيجابي لعمل المجلس يساعد قطعا في تحقيق فهم أعمق من أجل علاقات مستقبلية أفضل على المستوى الدولي، وليس فقط في إطار عمل هذه المنظمة.

إن تفرد مجلس الأمن وتدخله في كل ما يمت بصلة إلى المنظمة وسيطرته على عملها يعني تقييد حريتها وقتل روح المبادرة التي عرفت بها الجمعية ولجانها المختلفة. وبخصوص التقرير الذي نحن بصدد مناقشته بموجب المادة ١٥ والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق، اللتان تعتبران في تقديرنا بحكم المعطلتين، حيث أن مناقشة الجمعية العامة

للتقرير كانت، ولا تزال خالية من الروح حتى الآن. نحن نعتقد بأن على المجلس أن يكون جريئا بما فيه الكفاية وأن يقوم بموضوعية أين نجح في رسالته وأين أخفق في معالجته للمشاكل التي واجهته خلال العام. ليس بالضرورة لكل حالة على حدة، وإنما لكل عنوان، كالسلم والأمن وقوات حفظ السلام والحصار وغيرها. عليه أن يقول أين استخدم حق النقض ولماذا. أو أين تم التهديد به، وما هي النتيجة التي أفرزها هذا التهديد. كما أن عليه أن يقبل بروح ديمقراطية ما ستقوله الجمعية العامة. وعليه كذلك أن يقول بكل أمانة أين كان شفافا وواضحا وأين طبق الميثاق وأين اضطر إلى استخدام معايير مزدوجة وأين تجاوز على الميثاق.

نحن نعتقد أن موضوع الحصار على العراق، مثلا، لن يتم عكسه في التقرير إلا بقدر الإشارة إلى الوثائق. وهذا يعكس صورة حقيقية لتعامل مجلس الأمن مع هذا الموضوع الخطير والحساس، دون أي اعتبار لآثاره الخطيرة على صون الأمن والسلم الدوليين، علاوة على الآثار الإنسانية السلبية. فمناقشات المجلس ولجانه الفرعية تتم في سرية تامة، رغم كونها تتعلق بمصير وحياة شعب تعداده ٢٥ مليون نسمة. وتصدر عن هذه المناقشات قرارات بعيدة كل البعد عن أية روح إنسانية. فقد ساهمت فعلا في قتل أكثر من ١,٥ مليون من الشعب العراقي بين أم وطفل وشيخ، من خلال الاستمرار في فرض حصار شامل لم تعرف البشرية مثله. فالاجتماعات ذات الطابع البيروقراطي والسري في قاعات مغلقة تكون عادة بعيدة كل البعد عن المآسي والآلام التي ستترتب على قراراتها. ولكن، هكذا كان واقع مجلس الأمن، ليس فقط خلال العام المنصرم وإنما خلال العقد الأخير من قرننا الماضي.

إن السرية في الاجتماعات تعني ببساطة عدم مشاركة الدول المعنية من غير أعضاء المجلس في المناقشات. وهذا يعني أن مجلس الأمن يتكلم مع نفسه ويقرر بدون أية شفافية. هذه هي الديمقراطية التي يريدها الطرف القوي داخل مجلس الأمن. وعلينا نحن، أعضاء الجمعية، أن نتعود عليها.

إن اجتماعات لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، دون الحديث عن اجتماعات المجلس نفسه المتعلقة بالعراق كما أشرت، تتم بسرية تامة، بالرغم من أنها تناقش مواضيع تتعلق بدواء وغذاء واحتياجات مدنية وإنسانية. وعلى ممثل العراق أن يجلس أمام باب الاجتماع، هنا في القاعدة ٦ أو ٥. يجلس ممثل العراق هناك ينتظر انتظام المجلس للاجتماع. وبعد ذلك يطلب من بعض الأعضاء، الذين يتكرمون عليه ببعض المعلومات، أن يطلعه على بعض ما دار في الاجتماع. هل تقرر دواء للأطفال؟ هل تقرر غذاء للأطفال؟ هل تقررت قطع غيار للكهرباء إلى آخره.

أي دور بناء يقوم به المجلس خلال هذه الاجتماعات السرية، مع حرمان الدول المعنية من الإدلاء بما لديها من معلومات قد تصحح الكثير من المعلومات البيروقراطية المثبتة في تقارير يعدها موظفون يعملون لحساب المنظمة.

إن السرية في الاجتماعات هذه توقع المجلس في دائرة الاتهام بعدم الموضوعية والابتعاد عن الشفافية والتعامل بازدواجية المعايير. ولكن هذا هو واقع الحال. ونحن بانتظار إصلاح مجلس الأمن على وفق ما يتمناه أعضاء الأمم المتحدة إن شاء الله.

إن الجزاءات الواردة في الميثاق بصيغة إجراءات لم يكن أبدا الهدف منها أن تفرض بصورة دائمة على الدول والشعوب. وإنما هي إجراء مؤقت. ولكن سلوك المجلس، كما عرفناه، وخاصة بعض الدول المتمثلة فيه، تريد فرض إجراءات وجزاءات ذات طبيعة دائمة، خلافا للميثاق ودون أخذ في الاعتبار بما نفذه العراق من التزامات بموجب قرارات مجلس الأمن.

إن اللامبالاة التي يبديها المجلس ولجنة الجزاءات إزاء معاناة شعب العراق حقيقة فاضحة. وإلا ماذا يعني قيام دولة واحدة في المجلس بتعليق عقود بقيمة أكثر من أربعة مليار دولار؟ وماذا يعني منع وصول منتجات وبضائع يمكن أن تساعد في إعادة بناء الاقتصاد العراقي والنسيج الاجتماعي الذي تهدم، وتدعم جهود المجتمع الدولي الحقيقية من أجل التغلب على المصالح الجدية التي تواجه العراق في حياته اليومية كالزراعة والصناعة والكهرباء والماء والصحة وغيرها؟

إن موضوع الأمن والسلم الذي هو من صلب اختصاص مجلس الأمن لم ينل في تقديرنا الاهتمام المطلوب من المجلس طبقا للميثاق وقواعد القانون الدولي. لهذا نقول بأنه فشل حقا في إيجاد حل عادل ومنصف لبعض القضايا الدولية ذات التأثير المباشر على الأمن والسلم.

وهنا أود الإشارة بالتحديد إلى قضية فلسطين التي استطاعت دولة واحدة في المجلس أن تجعل منها قضية مستحيلة الحل حتى في جانبها الإنساني، حيث يواجه شعب فلسطين القتل والتشريد والتدمير، لا بل الاستعمار المباشر من قبل قوة غاشمة مدعومة من قبل قوة عظمى. أليس من مسؤولية مجلس الأمن تقديم الحماية لهذا الشعب الذي يناضل من أجل تحرره واستعادة حقوقه المغتصبة؟ فإذا كان المجلس لا يستطيع حتى تقديم الحماية الإنسانية فكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يثق به لإيجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية برمتها طبقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة؟

والأمر نفسه ينطبق على أفغانستان. فشعب أفغانستان الأعزل من كل شيء يتعرض لعدوان عسكري يتم فيه تدمير ما هو مدمر أصلا، فلا يوجد شيء يدمر، وبالإضافة إلى قتل المدنيين وتشريدهم. كل ذلك يتم دونما أية مناقشة للموضوع من قبل مجلس الأمن الذي يُفترض فيه كجهاز مسؤول مسؤولية مباشرة في الأمم المتحدة عن القيام بإجراء مناقشة علنية للجانب الإنساني على الأقل، إن لم يتمكن من مناقشة الجانبين السياسي والعسكري. ألا يتعلق الموضوع حقا بالسلم والأمن الدوليين؟ ألا يوجد في ذلك انتهاك للميثاق ولمبادئ القانون الدولي؟

أرى أن من الثابت أنه لا يمكن استخدام حق الدفاع الشرعي بصورة مطلقة وعشوائية. فهو حق يقيده القانون الدولي. وبخلافه يتحول إلى عدوان. إن شعب أفغانستان ينظر بالتأكيد إلى هذه المنظمة لتنصفه وتجد حلا سلميا لمشكلته وليس عن طريق الصواريخ وقصف الطائرات وإلقاء القنابل وترويع السكان المدنيين الآمنين.

إن عمل مجلس الأمن بحاجة بحق إلى مناقشة متعمقة وصريحة بعيدا عن الأنانية والمصالح الذاتية. كما أن التطورات الأخيرة في عالم اليوم قد انعكست مع الأسف في استئثار قوة واحدة توجه المجلس وتفرض عليه ما تريده وفقا لمصالحها. وما قراراته الأخيرة إلا انعكاس لذلك. إن هذه التطورات قد انعكست سلبا على عمل المجلس وستظل تنعكس وبما يتعارض مع الميثاق. إذا هذا اتجاه مستمر يضع مصداقية المجلس أمام امتحان عسير.

وأخيرا، أرجو أن تسمحوا لي يا سعادة الرئيس بتقديم التهنئة إلى الأعضاء غير الدائمين الذين تم انتخابهم وهم كل من بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك. وأتمنى أن تتمكن كل هذه الدول المنتخبة حديثا من المساهمة في إعادة المجلس إلى توازنه وتطويره بما يؤمن طموحات وآمال المجتمع الدولي في تحقيق الأمن والسلام طبقا لمبادئ وأهداف الميثاق بعيدا عن الازدواجية والضبابية والمصالح الضيقة لدول معينة.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أبدأ بتهنئة بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون

والمكسيك على انتخابها أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن لفترة السنتين المقبلتين.

وأشكر السفير ريتشارد راين ممثل أيرلندا، رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/ أكتوبر، على بيانه الاستهلالي الذي أدلى به عارضا تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

وأهنئ أيضا السيد كوفي عنان، الأمين العام، والأمم المتحدة، لتكريمهما بأعلى مراتب الشرف، وحصولهما على جائزة نوبل للسلام التي مُنحت لهما في هذه السنة. ومن دواعي الشرف أن الأمين العام قال إنه يقبل هذه الجائزة بتواضع. الأمر الذي ينبغي أن يذكِّرنا بأن منظمتنا، شأنها شأن أي مشروع إنساني آخر، لا تخلو من العيوب وتحتاج إلى إصلاحات لمواجهة التحديات الماثلة أمامها.

المادتان ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة يقتضيان من مجلس الأمن أن يقدم تقاريره السنوية، وعند الاقتضاء تقارير خاصة إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها. الفقرة الأولى من المادة ١٥ تنص بوضوح على ما يلي:

”وتتضمن هذه التقارير بيانات عن التدابير التي يكون مجلس الأمن قد قررها أو اتخذها لحفظ السلم والأمن الدوليين“.

وفضلا عن ذلك، طالبت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٣/٥١ مجلس الأمن أن يُدرج في تقاريره، من بين أمور أخرى، معلومات عن مشاوراته الجامعة، ومعلومات عن دور قرارات الجمعية العامة في اتخاذ قراراته وعن الخطوات التي يتخذها المجلس تحسينا لأساليب عمله.

يقوم مجلس الأمن بأعماله باسم جميع الدول الأعضاء فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. ولذلك يقع على المجلس التزام بأن تصبح أساليب عمله متسمة بالشفافية والاستجابة والمساءلة، وهو أمر يمكن تحقيقه بالخروج بمداولاته من ظل السرية الذي يخيم عليها وبتعزيز الأخذ بعملية تشاركية في صنع القرار بالقدر الممكن عملياً.

وينبغي أن يتجلى ذلك الالتزام أيضاً في تقرير المجلس. غير أن مما يحير الجمعية العامة هذا المصنف السميك من الوثائق الرسمية والقرارات والبيانات الخالية من أي تحليل، الذي يقدمه المجلس بوصفه تقريره السنوي. ومع أن مجرد حجمه في حد ذاته يحملنا على التقدير للعمل المذهل الذي ينوء به المجلس وتعقيده، فإن التقرير لا يعدو أن يكون مرفقات بلا تقرير، أو جسد بلا روح.

والواقع أن طابع الفخامة الذي كثيراً ما تتسم به أعمال المجلس لا يكاد يتوافق مع صحة منظمتنا واحتياجاتها بشكل عام، بل لعله قد أسهم بطرق كثيرة في إبطال فعالية وظائف المجلس الأخرى. ومن الأمثلة على ذلك مناقشات المجلس التي توشك أن تكون طقوساً.

ومع تقديرنا للمناقشات العامة الهادفة، إلا أنها ليست بديلاً بحال من الأحوال عن المشاورات الموضوعية أو عن حتمية التعاون. ولا ينبغي أن تكون وسيلة لتمويه عملية صنع القرار المفتقرة إلى الديمقراطية في المجلس. ومن دواعي قلقنا زيادة على ذلك ما اتضح من أن هذه المناقشات طريقة يوسع بها المجلس نطاق اختصاصه ويتعدى على ولايات أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى.

وقد أشار الفريق المعني بعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي بوضوح إلى غموض وعدم واقعية التفويضات المسؤولة عن فشل عدد من بعثات الأمم المتحدة. وبالنظر إلى أسلوب العمل الذي ما زال المجلس يتبعه، قد لا يكون من المثير للدهشة أن نكرر أخطاء الماضي.

ونرحب بالمشاورات، كيفما كانت، التي بدأ المجلس يجريها بصفة منتظمة إلى حد ما مع البلدان المساهمة بقوات. غير أنه يلزم أن نتحرك قدماً للأمام، من مجرد القيام بمشاورات ليس فيها كثير من المضمون إلى التعاون المستمر في جميع الجوانب ذات الصلة بين البلدان المساهمة بقوات، ومجلس الأمن، والأمانة العامة من أجل تعزيز التفاهم وتحقيق التآزر وتحسين التنسيق، وهي أمور من الأهمية بمكان لكفالة نجاح البعثات. وثمة ضرورة عاجلة قطعا، في هذا السياق، لإشراك البلدان المساهمة بقوات في جميع مراحل البعثة المعنية.

ومع أنه قد تثبت فائدة فكرة الاستعانة ببعثات لمجلس الأمن في تحسين استجابة المجلس لأزمة من الأزمات، فإن من الإسراف على أفضل الظروف إيفاد بعثات بحجم المجلس بكامله. والعالم يرقبنا، والانضباط فضيلة كبرى على الصعيد الشخصي وعلى صعيد المنظمة وعنصر هام من عناصر النجاح.

وقد أكد رؤساء دولنا أو حكوماتنا من جديد بشكل قاطع في إعلان الألفية في الخريف الماضي ضرورة صون السلام والأمن بشكل فعال وأعربوا عن تصميمهم على منح الأمم المتحدة الموارد والأدوات التي تحتاج إليها للقيام بمهامها. ونرى أنه في حين يجب أن يكون إسناد ولايات إضافية مصحوباً بموارد متناسبة معها، فإن التزام الحكمة في الإنفاق من جانب كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، ما هو سوى تصرف معقول. وقد حان الوقت للتفكير في ذلك ملياً.

وإصلاح هيكل المجلس مسألة على نفس القدر من الأهمية. ففي منظمة كالأمم المتحدة ترتكز على قاعدة راسخة من القيم التي نعتز بها والمبادئ والأغراض التي نشترك فيها، لا ينبغي أن يكون هناك ''نحن'' ولا ''هم''، بل ''نحن'' فقط ولا شيء غير ذلك. غير أن من دواعي الأسف أن هيكل المجلس لا يزال يمثل مفارقة باقية من حقبة غابرة، حيث الأدوار مكتوبة والامتيازات محتومة، وذلك في نطاق الأمم المتحدة التي تتسم في نواح أخرى بالديمقراطية، وفي عالم آخذ في التحول إلى الديمقراطية. ولا يتمشى هذا مع عصرنا ولا مع مصالح أي منا.

وقد سمعنا خلال هذه المناقشة على مدى اليومين الماضيين كثيراً من النظرات الثاقبة، بعضها من أعضاء المجلس الدائمين، فيما يتعلق بمدى الإصلاحات اللازمة سواء في هيكل مجلس الأمن أو في أساليب عمله. ويسعدنا أن يشير رئيس المجلس إلى أن عملية تحسين التقرير على الأقل ستبدأ عاجلاً.

وأرجو أن يحدث هذا قريباً، وأن تتلوه بإحساس من الإلحاح البالغ والمسؤولية المشتركة إصلاحات أخرى سواء في طرق العمل أو في هيكل المجلس.

السيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بتوجيه الشكر للسيد ريتشارد رايان، ممثل أيرلندا ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عرضه تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين عن الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لتهنئة جمهوريات بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك على انتخابها لعضوية مجلس الأمن.

ونهنئ الأمين العام، السيد كوفي عنان، والأمم المتحدة بأسرها، على جائزة نوبل للسلام. وهذه الجائزة اعتراف بالقيادة المتميزة من جانب الأمين العام والأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، في جهودهم الدؤوبة لإحلال السلام والأمن الدوليين ولجعل العالم مكاناً أفضل للحياة.

وتجري هذه المناقشة في وقت عصيب بعد أعمال الإرهاب المرعبة المأساوية الخسيسة على أيدي رجال الظلام يوم ١١ أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك وفي واشنطن العاصمة وفي بنسلفانيا. وبات دور مجلس الأمن وقيادته في صون السلام والأمن الدوليين مطلوبين اليوم أكثر من أي وقت مضى.

واسمحوا لي بأن أعود بالجمعية إلى الوراء في التاريخ. فقد اعتمدت عصبة الأمم في وقت يرجع إلى عام ١٩٣٤ قراراً يشير إلى إنشاء محكمة جنائية دولية لقمع الإرهاب، ووقع ٢٣ بلداً على اتفاقية منع الإرهاب والمعاقبة عليه لعام ١٩٣٧. بيد أن الاتفاقية المذكورة لم يصدق عليها سوى بلد واحد و لم تدخل قط إلى حيز النفاذ. كان ذلك قبل إنشاء الأمم المتحدة.

ولكن الوضع يختلف اليوم، ففي مواجهة تزايد أعمال الإرهاب أثبت مجلس الأمن عزمه الذي لا يلين على مكافحة هذه الآفة. وفي القرار ١٢٦٩ (١٩٩٩) المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، طلب المجلس من جميع الدول أن تنفذ تنفيذا كاملا الاتفاقيات الدولية المناهضة للإرهاب التي هي أطراف فيها. ومما يبعث على مزيد من الارتياح اتخاذه القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر، الذي جاء إثر المأساة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. وكان هذا القرار شاملا، واعترف بالحق في الدفاع عن النفس لدرء الأعمال الهمجية كتلك التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وأوغندا، البلد الذي عانى من أعمال إرهابية متكررة، تؤيد ذلك القرار تأييدا كاملا، وتعيد التأكيد على تصميمها على العمل يدا واحدة ليس فقط من أجل حماية شعبنا من الهجمات الإرهابية بل أيضا من أجل مكافحة أية شبكات دولية تدعم الإرهاب. وهي تدعو جميع الدول إلى منع وقمع تمويل الأعمال الإرهابية في أراضيها. وترى من الواجب تقديم مرتكبي الأعمال الإرهابية للمحاكمة وعدم توفير الملاذ الآمن للإرهابيين في أي مكان.

وستعمد أوغندا إلى تكثيف تبادل المعلومات اللازمة لمنع الأعمال الإرهابية وقمعها، وكذلك تبادل الخبرات في ميدان مكافحة الإرهاب. لذا، نرحب بالتدابير المتخذة حتى الآن لمنع المنظمات الإرهابية من الحصول على التمويل، وسنواصل جهودنا القوية للحد من قدرة الإرهابيين على جمع الأموال ونقلها لخدمة أنشطتهم الإرهابية.

إن تصعيد الصراعات في مختلف أنحاء العالم، كان وما زال يؤثر سلبا على عمل الأمم المتحدة. فخلال العقد المنصرم، قُتل الملايين من البشر، و لم يكونوا مجرد ضحايا سقطوا عرضا في وابل النيران، بل انهم أنفسهم تحولوا إلى أهداف. والإحصاءات مروعة هنا: فقد قتل ما يزيد على مليون شخص، وشُرد أكثر من ٣٠ مليونا. وهناك عدد لا يحصى من الرجال والنساء محرومون من إمكانية الوصول إلى الغذاء والدواء. وبالتالي أصبح من الحتمي تعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في ظروف صعبة وخطرة في مختلف أنحاء العالم. وجميع الدول الأعضاء عليها واجب بأن تبدي، في الممارسة العملية، التزامها بحماية الموظفين المدنيين الدوليين الذين يؤدون واجباتهم في ظل هذه الظروف المحفوفة بالمخاطر.

وفي القرار ١٢٦٥ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر١٩٩٩، والقرار ١٢٩٦ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أدان مجلس الأمن بقوة الاستهداف المتعمد للمدنيين، وأدان أيضا الهجمات الوحشية التي ترتكب ضد غيرهم من المشمولين بحماية القانون الدولي. وهذه الهجمات وغيرها الكثير من الأعمال الإرهابية، تبرز أهمية وجود آليات ملائمة لمنع الصراعات

وحلها، في إطار الأمم المتحدة أو الآليات الأخرى لتسوية المنازعات. ونحن نوصي بتكثيف التدابير الكافية لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وفي هذا الصدد نوصي كذلك بأن يولي المجلس انتباها خاصا لتسريح الأطفال المجندين وإعادة إدماجهم في المجتمع.

وقد اعترف مجلس الأمن بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الهيئات الإقليمية في ضمان السلم والأمن الدوليين، ونحن نرحب باستعداد المجلس للعمل مع هذه المنظمات. ومن ثم نثني على المجلس لتأييده الشديد لمؤتمر قمة أروشا الإقليمي الثامن المعقود في ١ كانون الأول/ديسمبر، والذي عين الرئيس السابق نلسون مانديلا ميسرا لعملية أروشا للسلام،

وفيما يتعلق بحفظ السلام، أقول إن المسؤولية الأساسية عن ذلك تقع على عاتق الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة. فعلى مر السنين، عمل ما يقرب من ٧٥٠ ٠٠٠ شخص من الرجال والنساء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبذل ما لا يقل عن ٥٠٠ ١ منهم التضحية الكبرى وقدموا أرواحهم ثمنا لخدمة البشرية. ومع ذلك، فإن أفريقيا تلاحظ بقلق وأسف تردد مجلس الأمن بشكل متزايد في تخصيص قوات كافية لحفظ السلام حيثما تمس الحاجة إليها، كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نحث المجلس على عكس مسار هذا الاتجاه. وأوغندا تناشد مجلس الأمن أن يساعد في عمليات السلام الجارية حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وسيراليون وفي أماكن أخرى، بالتزام أكبر كثيرا مما كان عليه في الماضي.

في السنة الماضية عين الأمين العام فريقا من الخبراء تحت رئاسة السيدة با – نداو، للتحقيق في الاستغلال المزعوم للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتقرير ذلك الفريق جاء ناقصا، في نظر مجلس الأمن، لما ورد فيه من ادعاءات غير مدعومة بالحقائق. ولهذا السبب تم تمديد فترة عمل الفريق في ظل رئيس جديد، هو السفير قاسم. وبينما ننتظر نتائج فريق السفير قاسم، لا نرى من الحكمة إطلاقا توجيه اتهامات وإدانات بلا ضابط. وهو ما أصبح عادة بعض الوفود من المنطقة.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن. إننا نلاحظ مع الارتياح أن تحسنا طرأ على أساليب عمل المجلس. فقد تزايدت الشفافية، ويجري استخدام معادلة آريا أكثر فأكثر. ومع ذلك، فإن مسألة التمثيل العادل لا تزال دون حل. ولا داعي للتأكيد هنا على أن مجلس الأمن يلزمه اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن يرى دول العالم توحد صفوفها بروح من التعاون والتكافل. وللمساعدة على التعجيل بعملية توسيع عضوية المجلس، تؤيد أوغندا أن يكون التوسيع تدريجيا حتى يصل إلى ٢١ مقعدا. وهذا سيكون متفقا مع رأي من يحاجون، وإن كان عن غير إقناع، بأن توسيع المجلس أكثر من اللازم قد يجعله صعب التدبير.

وما من شك في أن مجلس الأمن لم يفقد السمة الواضحة التي يحملها منذ نشأته؛ ولا يزال صون السلم والأمن الدوليين هو أقوى صفاته المميزة في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وبينما نقيِّم عمل مجلس الأمن ومسؤوليته ودوره في صون السلم والأمن الدوليين، فإن أوغندا تثني على التوسع المقصود في مفهوم الأمن البشري. فنحن نرى اليوم أن صلاحيات مجلس الأمن لا تتضمن فحسب مكافحة الإرهاب، بل تتضمن أيضا مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وغيره من الأمراض الفتاكة، وكذلك آفة الفقر المزمنة.

السيدة دجاربوسينوفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): في البداية، يود وفد بلادي أن يشكر الرئيس الحالي لمجلس الأمن، السفير ريتشارد راين ممثل أيرلندا، على تقديمه التقرير السنوي لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أغتنم الفرصة لأهنئ أعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا، وأن أتمنى لهم كل النجاح في جهودهم المقبلة.

يوم الجمعة الماضي منحت جائزة نوبل للسلام للأمم المتحدة والأمين العام، لجهودهما الدؤوبة لتحقيق السلام والاستقرار الدوليين. وهذا شرف تستحقه الدول الأعضاء وموظفو الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد تشجعنا كثيرا بهذا التشريف العظيم، وسوف نواصل تقديم كل الدعم الممكن للمنظمة وللأمين العام.

لقد كان مجلس الأمن دائما في طليعة الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. وخلال السنة قيد الاستعراض، عقد المجلس ١٧٣ جلسة رسمية، وعقد أعضاء المجلس ١٨٥ جلسة تشاور للمجلس بكامل هيئته، واتخذ المجلس ٥٢ قرارا، وأصدر ٣٥ بيانا رئاسيا. وقد شمل مجموعة واسعة من القضايا التي تتعلق بمشاركة المرأة في حسم الصراعات وعمليات السلام، وتأثير الصراعات المسلحة على الأطفال، وسلامة السكان المدنيين في الصراعات المسلحة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويرحب وفد بلادي بجهود مجلس الأمن الرامية إلى تعزيز انفتاحه وشفافيته من خلال عقد جلسات مفتوحة تشارك فيها الدول غير الأعضاء في المجلس. ونؤيد اعتزام المجلس عقد اجتماعات، كلما أمكن ذلك، لتقديم إحاطات إعلامية علنية من جانب الأمانة العامة وممثلي الأمين العام. ونرى أن مناقشات المجلس ستكون أكثر فاعلية إذا ظلت تشمل إجراء مناقشات تفاعلية بين المجلس والدول غير الأعضاء فيه.

وفي هذا الصدد، يشيد وفد بلادي بممثلي مجلس الأمن لمشاركتهم في اجتماع الفريق العامل المعني بإصلاح المجلس حيث استطاعوا خلاله أن يتشاطروا آراءهم حول أساليب عمل المجلس. وقد كان هذا الاجتماع من الأحداث الهامة بالنسبة لكل أعضاء ذلك الفريق العامل.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أولى مجلس الأمن اهتماما خاصا للحالة في أفغانستان. فعقد العديد من الجلسات والمشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته، واتخذ القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠). ولا يزال الوضع الحالي في أفغانستان معقدا، بل إنه تدهور نتيجة للأعمال العسكرية الجارية ضد قواعد الإرهابيين في أفغانستان، مما يعرّض للخطر حياة أناس أبرياء. ونرى أن عقد جلسة خاصة لمجلس الأمن حول الوضع في أفغانستان يمكن أن يسهل العملية السياسية ويساعد في التقدم صوب هدفي تحقيق المصالحة الوطنية والتوصل إلى تسوية سياسية دائمة. وينبغي أن يسعى المجتمع الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة إلى معالجة المشكلة الأفغانية بشكل شامل ومستفيض حتى يتم التوصل إلى حل نهائي وحاسم لها. وينبغي أن يجري الاضطلاع بهذه العملية، التي تستهدف استعادة السلام في أفغانستان ومساعدة شعبها في تشكيل حكومة متعددة الأعراق وممثلة تمثيلا حقيقيا لكل طوائفه، تحت إشراف دقيق ومستمر من مجلس الأمن. إن سياسة اتخاذ تدابير متفرقة وحظر الأسلحة، وبذل جهود مفتتة لمكافحة الاتجار بالمخدرات – هذه السياسة لم تؤد كما شهدنا إلى إحداث أي أثر طويل المدى في أفغانستان.

وأدت الأحداث المأساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر إلى إجبار المجتمع الدولي على أن يعتبر قضية الإرهاب الدولي من القضايا ذات الأولوية القصوى. ويتفق وفد بلادي مع الرأي القائل بأنه في هذه الحقبة الجديدة، سيتعين على مجلس الأمن أن يضطلع بدور أكثر

أهمية في وضع استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب الدولي. وتفرض قرارات مجلس الأمن الأخيرة تدابير بالغة الأثر للقضاء على الإرهاب الدولي، وكان قيام المجلس بإنشاء لجنة لمكافحة الإرهاب الخطوة الهامة الأولى صوب التنفيذ الناجح لتلك القرارات البالغة الأهمية. وسوف تتعاون بلادي بشكل كامل مع هذه اللجنة.

وبينت الأحداث الأخيرة بوضوح الحاجة إلى تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ويحتاج المجلس أيضا إلى التعاون الكامل من جانب كل الهيئات الرئيسية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وينبغي بذل كل الجهود الممكنة لتوسيع نطاق مجالات التفاعل بين هذه الأجهزة التابعة للأمم المتحدة، والنهوض بدور كل من الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والأمين العام الذي يتعين عليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة أن يوجه نظر مجلس الأمن إلى أي مسألة قد تهدد صون السلم والأمن الدوليين. ونتوقع أن يقوم المجلس بتنفيذ مبادرته الخاصة بتنظيم حوار مؤسس بينه وبين المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الختام، يود وفد بلادي أيضا أن يدلي ببعض الملاحظات فيما يتعلق بتقرير مجلس الأمن. إننا نلاحظ أنه على الرغم من ضخامة حجم هذا التقرير الذي يبلغ ٥٧١ صفحة، فهو لا يتعدى أساسا مجرد تجميع لوثائق عديدة خالية من أي عنصر تحليلي. وهذا التقرير الذي يشمل الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، يغطي أنشطة مجلس الأمن خلال هذه الفترة فقط. وربما كان هذا هو السبب الذي جعل مناقشتنا الحالية لا تجتذب اهتماما كافيا من الوفود. وفي هذا الصدد، يتفق وفد بلادي مع المقترح الذي طرحته بعض الوفود والذي يطالب الأمانة العامة بأن تتوخى لدى إعدادها تقرير مجلس الأمن جعله تحليليا وزاخرا بالمعلومات حتى تكون مناقشاتنا في المستقبل مثمرة ومفيدة بشكل أكبر.

ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع مجلس الأمن وإلى المشاركة بنشاط في كل جهوده الرامية إلى النهوض بالمسعى العالمي من أجل إحلال السلام.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): قد يبدو من التكرار الذي لا ضرورة له أن نضم صوتنا إلى أصوات الوفود العديدة الأخرى التي شاركت في هذه المناقشة وأشارت إلى أوجه القصور الخطيرة الموجودة في التقرير المتعلق بعمل مجلس الأمن المعروض علينا. غير أننا نفعل ذلك، أولا، لأننا نهتم اهتماما عميقا بتعزيز الأمم المتحدة، وثانيا، لأننا نريد أن نرقى إلى مستوى التحدي الذي أشار إليه بالأمس الممثل الدائم لسنغافورة كيشور محبوباني، وهو الذي شجع أكبر عدد ممكن من الوفود على أن تعرض آراءها حول شكل ومضمون التقرير موضوع مداولاتنا اليوم.

وفي هذا الصدد، نتفق تماما مع الرأي الذي كرره آخرون ومفاده أن التقرير لا يلبي توقعاتنا، بل حتى الحد الأدنى من هذه التوقعات. فهو تقرير سردي للغاية، ومطنب إلى حد مفرط، وخال تماما من العناصر التي تمكن الدول الأعضاء في المنظمة، والتي لا تحظى بعضوية مجلس الأمن، من أن تقيّم عمل هذا الجهاز. ويمكن القول بعبارة أخرى – وهذا رأي تكرر التعبير عنه أمس واليوم – إن التقرير لا يمتثل بصورة مرضية لأحكام المادة ١٥ من الميثاق. كما أننا نتفق مع ما قاله السفير محبوباني والعديد من الزملاء الذين سبقوني في الكلام من أن هذا لا ينبغي بالضرورة أن يكون هو الأمر الأساسي للمناقشة. وسوف نقدر بشكل أكبر التقرير الذي يكون أقصر طولا وأكثر تحليلا مثل التقرير السنوي عن أعمال المنظمة الذي اعتدنا الحصول عليه من الأمين العام. وقبل يومين فقط، أجرينا مناقشة بناءة حول آخر تقرير عن أعمال المنظمة وهو يغطي أنشطة المنظمة خلال الدورة الخامسة والخمسين.

إن هذا الوقت ليس مناسبا للدخول في تفاصيل هذا الموضوع. ويكفي القول بأن أي شكل معقول إلى حد ما يقع عليه الاختيار سيكون أفضل من شكل التقرير المقدم هذا العام، ومن المؤكد أنه سيكون أقل تكلفة وأكثر فائدة.

وبالنسبة لملاحظتي الأولى المتعلقة باهتمامنا بتعزيز الأمم المتحدة، أود أن أتطرق بإيجاز إلى الآثار التي يرتبها التقرير على نظام إدارتنا. فلم يعد خافيا على أحد أنه مع ازدياد أهمية مجلس الأمن، تقلص تأثير الجمعية العامة وهذه الحقيقة تؤكدها بوضوح تام أحداث الشهر الماضي. ففي حين أن مجلس الأمن تصرف من خلال اتخاذ قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي يتضمن واجبات ملزمة لنا جميعا، تداولت الجمعية العامة الموضوع لمدة أسبوع دون أن تتخذ أي قرار بشأنه.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد شارما (نيبال).

وحدث هذا على الرغم من أن رؤساء دولنا قرروا في السنة الماضية، في إعلان الألفية:

> ”إعادة تأكيد المركز الأساسي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة“. (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٣٠)

ولكن النقطة الأساسية ليست المشاركة في التباكي على فقدان الجمعية العامة للاضطلاع بدور قيادي. إننا نرى أن تعزيز أحد الأجهزة لا ينبغي أن يكون بالضرورة على حساب الآخر. وبعبارة أخرى، ليست هذه لعبة ربح وخسارة. ولاشك أن وضع حد للحالة الراهنة يتطلب، في جملة أمور، إصلاح مجلس الأمن والجمعية العامة نفسها على السواء، وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولكن بينما يجري التوصل إلى اتفاقات بشأن هذه الأمور الحساسة، فإنه يمكننا على الأقل تعزيز الروابط القليلة القائمة بالفعل بين هذين الجهازين. وأكثر الروابط ظهورا للعيان، من الروابط بين مجلس الأمن والجمعية العامة، تزايد وتيرة الجلسات المفتوحة لمجلس الأمن، مع أنها غير كافية وعلى الرغم من أوجه القصور فيها، التي أشار إليها السفير كماليش شرما ممثل الهند بالأمس. والتقرير السنوي يقع في نفس الفئة، على الأقل من الناحية الافتراضية. ولهذا فإن خيبة أملنا في تقرير هذه السنة ليست مقصورة على افتقاره إلى التحليل؛ وإنما نشعر بخيبة الأمل بسبب ضياع فرصة أخرى لجعل أجهزتنا الرئيسية تعمل على نحو أفضل وبطريقة منسقة. وعلاوة على ذلك، يسهم التقرير في إعطاء صورة لمحفل يفتقر إلى الشفافية، ولكنه يملك السلطة، بالمقارنة بمحفل آخر يعمل بشفافية أكثر، ولكنه لا يملك قدرة تُذكر للتأثير على عملية صنع القرار.

وبالتالي، فإن هذه ليست مسألة غير ذات بال، ولهذا غامرنا بالكلام في هذه المرحلة لنضيف صوتنا إلى المطالبة بألا تتكرر هذه الممارسة العقيمة. وإذا كنا حقا نريد تعزيز الأمم المتحدة، فيجب علينا إيجاد وسيلة لجعل كل المحافل الحكومية الدولية تعمل بانسجام أو على الأقل بطريقة منسقة، كل واحد في نطاق صلاحياته الخاصة.

السيد المالكي (البحرين) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، مثلما قال زميلي، سفير أوغندا، منذ قليل، فإنني أتوجه بالشكر والتقدير إلى السفير ريتشارد راين، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على تقديمه تقرير المجلس للجمعية العامة.

ومثلما قال زميلي الذي سبقني، سفير غواتيمالا، فإنني أستجيب لما دعا إليه سفير سنغافورة من تشجيع إبداء

رأي الوفود في تقرير المجلس، لأن بلادي كان لها الشرف بانتخابها عضوا في مجلس الأمن للعامين ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

وتكتسي مناقشة هذا البند أهميتها لكونها تتعلق بأحد أجهزة الأمم المتحدة الأساسية إلى جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ألا وهو مجلس الأمن، المعني بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، كما يدل على ذلك من تسميته. وكما نص على ذلك أيضا ميثاق الأمم المتحدة. وهذه المهمة تُلقي علي المجلس وأعضائه مسؤوليات جساما يتحملها ويقوم بتنفيذها باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عامة.

وعلى الرغم من الأهمية الكبرى والدور الهام لمجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، فإن التجربة الحديثة للمجلس لم تكن بالشكل المأمول منها. فقد ظل المجلس عاجزا حيال الكثير من القضايا التي طرحت على جدول أعماله.

ففيما يتعلق بالقارة الأفريقية، ظلت الحروب الطاحنة تحصد أرواح المدنيين الأبرياء في رواندا وأنغولا والكونغو وسيراليون وغيرها. بينما لم تكن ردة فعل المجلس وفعاليته في مستوى الأحداث. وكذلك الحال بالنسبة للنزاع في الشرق الأوسط، حيث فشل المجلس في تطبيق قراراته التي اتخذها هو، والتي لو طبقت لكان تطبيقها كفيلا بوقف عمليات القتل والمصادرة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وباقي الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. إن فشل المجلس في إيجاد تسوية نهائية لهذه المسألة لهو دليل على حالة العجز والشلل التي يعيشها هذا الجهاز الهام من أجهزة الأمم المتحدة.

والسبب الرئيسي هو غياب الإرادة السياسية الحقيقية لبعض أعضائه وإعاقتهم عمل المجلس التي وصلت إلى حد استعمال حق النقض. وهذا الشلل له تأثير سلبي على حفظ السلم والأمن الدوليين.

ومن ناحية أخرى، لجأ مجلس الأمن بشكل كبير إلى نظام الجزاءات منذ عام ١٩٩٠. وثبت خلال تجربة السنين الإحدى العشرة الماضية أن هذا النظام بحاجة ماسة وضرورية إلى مراجعة دورية، وذلك لتفادي الانعكاسات السلبية لنظام الجزاءات على المدنيين الأبرياء ولا سيما كبار السن والأطفال والنساء. ونعتقد أن على المجلس إجراء دراسة شاملة ومعمقة لهذا النظام بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ووكالاتها المتخصصة المعنية. وعلى المجلس اتخاذ إجراءات سريعة وفاعلة نحو اعتماد نظام أكثر نجاعة بحيث لا تكون له انعكاسات سلبية. ونظرا لكون دور مجلس الأمن يكتسب أهمية مطردة، خصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة، ونتيجة للمتغيرات المتلاحقة في السياسة الدولية وظهور قضايا جديدة لم تكن موجودة من قبل، بالإضافة إلى زيادة أعضاء المنظمة الدولية، من ٥٠ دولة عام ١٩٤٥ إلى ١٨٩ دولة عام ٢٠٠١، فإن كل هذه المعطيات تتطلب إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، سواء من حيث عدد أعضائه أو من حيث إجراءات عمله، بحيث يكون المجلس أكثر توازنا وتمثيلا وشفافية وأكثر فعالية. وسوف نناقش هذا الموضوع بشكل مستفيض خلال مناقشة البند المخصص لهذا الموضوع من خلال تقرير فريق العمل المفتوح العضوية والمعني بهذا الأمر، والذي أنشأه رئيس هذه الجمعية العامة.

أخيرا، هنا لا بد من كلمة، وهي أنه على الرغم من قيام مجلس الأمن بإدخال تغييرات بسيطة في طرق عمله في السنوات الأخيرة، سعيا وراء مزيد من الشفافية، خصوصا بالنسبة للأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء فيه، إلا أن هذه التغييرات لا ترقى إلى المستوى المطلوب بحيث تؤثر إيجابيا وجوهريا في نتائج عمله. لذا من المؤمل أن يضاعف المجلس جهوده للتفكير في تغييرات جذرية، ونكرر هنا

جذرية، في طرق عمله حتى ينفض عنه غبار التحجر، وبالتالي ينفي عنه النعوت والصفات أنه يصبح أحيانا ناديا خاصا بأعضائه، خصوصا الدائمين منهم.

وفي الختام، يأمل وفد بلادي أن تكون تقارير مجلس الأمن في المستقبل، والتي تقدم إلى الجمعية العامة، أكثر تحليلية وتتضمن مقترحات وأفكار خلاقة يمكن للوفود مناقشتها وإبداء الآراء حولها.

السيد ايفاه – ابينتينغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقديري للسفير ريتشارد راين، الممثل الدائم لأيرلندا والرئيس الحالي لمجلس الأمن على تقديمه الواضح لتقرير الأمين العام السنوي الذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ١٦ حزيران/ يونيه ٢٠٠١. وبصفة إجمالية، تنقل الإحصائيات الواردة في التقرير بالتفصيل صورة للجدول الزمني المزدحم الذي اتبعه المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض.

ويقدر وفدي تركيز المجلس على حفظ السلام ونهجه الشامل في التعامل مع حفظ السلم والأمن الدوليين، وحيث يتحمل المسؤولية الرئيسية عنهما. وتشجعنا بصفة خاصة حقيقة أن المجلس أولى اهتماماً خاصاً بمنع نشوب الصراعات وحلها وإدارتها، خاصةً في أفريقيا. ونود أن نحث المجلس على مواصلة تركيز اهتمامه على هذه القضايا، وذلك نظراً لخطورة وتعقد وتعدد جوانب طبيعة المشاكل والصراعات التي تبتلي القارة والحاجة إلى السلم والأمن، وهما مطلبان أساسيان لتشجيع التنمية والاستقرار.

وفي هذا السياق، نرحب بالمشاورات التي استهلها المجلس مؤخراً مع مؤسسات إقليمية، ونود تشجيع المجلس على البقاء على هذا المسار. ونحن على قناعة راسخة بأن الشراكة مع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية يمكن أن تفيد كثيراً في إيجاد حلول دائمة للصراعات في أفريقيا.

كما أننا لاحظنا انه خلال العام قيد الاستعراض ذهب المجلس في مهمات إلى بعض مناطق الصراع. ونعتقد أن هذا نهج مفيد في عمل المجلس، حيث أن مثل هذه الزيارات تمكن المجلس من اتخاذ قرارات واعية. ومن المنطلق ذاته، فإن دراسة الأوضاع العامة في غرب أفريقيا في ضوء تقرير الزيارة التي قامت بها هناك البعثة المشتركة لوكالات الأمم المتحدة، على سبيل المثال، كانت خطوة في الاتجاه السليم.

وأود كذلك التأكيد على أن وفدي يعتبر عملية التشاور التفاعلية بين المجلس والأمانة العامة والدول الأعضاء المساهمة بقوات جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المجلس التي تسمح بالموضوعية والشفافية. وبالرغم من أن التقرير يشير إلى إحاطات إعلامية قدمتها الأمانة العامة إلا أنه لا يشمل أية إشارات إلى هذه العملية التشاورية، والتي كان ينبغي، في رأينا، إدراجها في التقرير. وحتى على الرغم من أنها عملية جديدة إلا أننا كنا سنغدو ممتنين لإجراء تقييم لمدى فائدتها.

مع ذلك نود التشديد على أنه يجب عدم إجراء المشاورات مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية عشية انتهاء فترة ولاية عمليات حفظ سلام في المناطق المعنية أو عشية النظر فيها، بل في وقت قبل ذلك إذا كان يراد بالفعل أخذ الجهات الإقليمية الفاعلة في الاعتبار في قرارات المجلس.

ووفدي لديه هواجس أخرى إزاء شكل وهيكل وفحوى تقرير مجلس الأمن. إن تقرير المجلس الحالي، مثل التقارير السابقة، هو مجرد تجميع لقرارات ورسائل عديدة موجهة إلى مجلس الأمن ولقرارات اتخذها – وهي معلومات متاحة بالفعل للعامة. ويبحث المرء في التقرير عبثاً عن أي

تحليل للعوامل التي أثرت في قرارات المجلس في مداولاته. ولا يرد ذكر لإخفاقات المجلس والتوقعات بالنسبة للعام التالي. ولا يمكن أن يكون تقييمنا لعمل المجلس معقولاً ومتوازناً وموضوعياً إلا إذا كانت التقارير التي يتم تقديمها شاملة و تحليلية وتوفر بوضوح للدول الأعضاء الكيفية التي يمكِن المجلس بها، أو لا يمكنه، الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

ونحن على قناعة بأنه بموجب المادة ٢٤ فإن مجلس الأمن خاضع للمساءلة أمام الجمعية العامة، وأنه لا يمكن للجمعية العامة، بوصفها جهاز الأمم المتحدة الذي يضم العضوية العالمية، أن تمارس مهامها الإشرافية إلا عندما يتم إعداد تقارير المجلس بما يتفق مع ما تطلبه سنويا الدول الأعضاء. وإذا استمر مجلس الأمن في اتخاذ قرارات بوصفها أوامر عليا فإنه يُتوقع من جميع الدول الأعضاء أن تنفذها بحذافيرها — مثل القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) – فمن المناسب والملائم عندئذ أن يوضح المجلس مواقفه بالكامل لعموم الأعضاء حتى ينال تأييدهم وتفهمهم وتعاونهم – وهي عناصر لا غنى عنها في البحث المخلص عن السلم والأمن والتنمية الدولية.

وكما نعلم جميعا، يقدم مجلس الأمن التقرير إلى الجمعية العامة وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٢٤ والفقرة ١ من المادة ١٥ من ميثاق الأمم المتحدة . وفهمنا لروح ونص هاتين المادتين من الميثاق هو أن مجلس الأمن، من خلال تقريره، يقدم في حقيقة الأمر سردا لإشرافه على عامة أعضاء الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة. وفي ضوء صلاحية مجلس الأمن الزاحفة لتشمل مجالات تقع خارج ولايته – وهو أمر يشغلنا – نود أن نبرز الحاجة الحتمية لبناء الثقة والائتمان بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وكذلك بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، نظرا لأن مثل هذه العلاقة تخص تنفيذ المجلس الفعال لواجباته الواردة في الميثاق.

ومن شأن الجهود التي تُبذل في هذا الصدد أن تعزز التعهد الذي قطعه رؤساء الدول أو الحكومات على أنفسهم في مؤتمر قمة الألفية المنعقد في العام الماضي لتعزيز دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين. ونحن ندرك أن مثل هذا التعاون ليس حتميا فحسب، بل سيكون مفيدا للجهازين كليهما.

ونحن ما زلنا على اقتناع بأن بعض المشاكل التي تواجهها العضوية العامة في معاملاتها مع مجلس الأمن يمكن حلها على النحو الأمثل من خلال مزيد من الانفتاح والشفافية والتشاور بين الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس. ويتمثل الخيار الواقعي والقابل للتطبيق في ضمان التوسيع السريع للمجلس وكفالة تمثيل أفضل فيه. ويحدونا الأمل في أن يتحقق ذلك على وجه السرعة بعد المناقشات التي استغرقت سنوات.

وأخيرا، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك على انتخابها لمجلس الأمن. وإنني لعلى ثقة بأن الأعضاء الجدد سيعملون مع الأعضاء الآخرين من أجل تلبية المطالبة المتزايدة من جانب غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتمثيل العادل والشفافية في المجلس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا نكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية قد أحاطت علما بتقرير مجلس الأمن، كما ورد في الوثيقة A/56/2؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وبذلك نختتم هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١ من جدول الأعمال.

أشكر جميع الممثلين على ما أبدوه من تعاون كامل، وأرجو أن يستمر هذا التعاون في الجلسات المقبلة .

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود إعلام الأعضاء بالإضافة والتغيير التاليين لبرنامج عمل الجمعية العامة يوم الأربعاء، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، صباحا، ستنظر الجمعية العامة في البند ٣٦ من جدول الأعمال ''منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي'' باعتباره البند الثاني.

أما البند ١٧ (ز) من جدول الأعمال، ''تعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة''، الذي كان مقررا أصلا ليوم الخميس، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، فسينظر فيه صباح الاثنين، ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.